بطاقة تعريفية بمقياس تحليل الوثائق السياسية / طلبة السنة 2 ليسانس علوم سياسية

يعد مقياس تحليل الوثائق السياسية من المقاييس الأساسية في تكوين طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولاسيما منهم طلبة العلوم السياسية، ذلك أن طالب العلوم السياسية بمسيس الحاجة إلى التحليل الوثائقي بغرض فهم مرامي وأبعاد الوثائق الرسمية المختلفة سواء كانت ذات طابع تاريخي أو سياسي – راهني، إذ أن القيام بالقراءة السياسية للوثيقة – كنص رسمي وكخطاب ذو رسالة – يتطلب أن ينطوي الطالب الجامعي، في مجال الشؤون العامة، على مجموعة من القدرات المنهجية من حيث اكتسابه لمهارات التحليل العلمي الصحيح، بما يعكس التحكم العلمي والمنهجي في عملية التحليل.

ذلك أن السلوك السياسي والظواهر السياسية تتضمن – علاوة على المواقف – جوانب رسمية قانونية تمثلها النصوص الرسمية على غرار الاتفاقيات والاتفاقات، والدساتير والقوانين، والمواثيق والبيانات المشتركة، بالإضافة إلى الأنظمة الداخلية والقوانين الأساسية للهيئات والمنظمات سواء كانت دولية أو إقليمية أو وطنية – محلية. ولفهم هذا الجانب الرسمي في الوثائق والخطاب لا مناص من القيام بتحليل وثائقي ملائم، بمناسبة تحليل ظاهرة سياسية أو تاريخية أو قانونية، آخذين بعين الاعتبار العناصر الآتية:

1- تاريخ الوثيقة.

2- الظروف التي صدرت في ظلها الوثيقة.

3- الموقف السياسي المصاحب والملازم لصدور الوثيقة.

ولعل هذا ما يجعل القائم بالتحليل الوثائقي ينطلق من إثارة التساؤلات الآتية:

1- من قال؟

2- ومتى قال؟

3- ولمن قال؟

4- وكيف قال؟

5- ومن هي الفئات المستهدفة بالقول؟

مما سبق يتضح أن عملية التحليل الوثائقي تقتضي استخدام مقاربات و مناهج مناسبة مع حاجات التحليل و غاياته، ومن أهمها منهج تحليل المضمون، و طرق تحليل الخطاب السياسي. و يتقاطع هذا مع حقول علمية ذات صلة بالتحليل الوثائقي، كالدراسات التاريخية، و الإعلامية و القانونية، و كذا علم اللسانيات و التحرير الإداري، و ذلك لما تنطوي عليه من وسائل و منهجيات متناسبة مع فهم منطوق الوثائق من جهة، و الاهتمام بالتفسير الدلالي للكلمات و المصطلحات المستخدمة في الوثيقة، بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من منهج التأويل، سواء ضمن بنية النص أو الخطاب، أو التأويل ضمن سياق النص أو النسق الذي صدر في ظله. و هنا يجد المحلل نفسه مضطر لتوظيف مختلف طرق التفسير و التحليل و التأويل، انطلاقا من توظيفه لمهارات التفكير التحليلي و التفكير الناقد، و ينضاف إلى هذا ضرورة استفادته من تقنيات تحليل الخطاب السياسي و التاريخي على ضوء نتائج علم النفس السياسي عندما يتعلق الأمر بتحليل الشخصيات السياسية صاحبة الخطاب.

وهكذا يتضح أن مقياس تحليل الوثائق ذو أهمية كبيرة في تكوين طلبة العلوم السياسية و الحقوق، من حيث إكسابهم قواعد التفكير المنهجي الصحيح و التحليل الوثائقي السليم، رغبة في فهم النص و الخطاب شكلا و مضمونا، لأنه رغم أهمية ما يقال أو يكتب في الوثيقة أو الخطاب، فإن "ما لم يُقَلْ Le non-dit " هو أهم و أوكد لأنه يتيح الفرصة لفهم الغموض و الخفايا المرتبطة بالوثيقة أو الخطاب.

الأستاذ،

عمر بوبراس